اشكاليات التعاون الانمائي
من المشروطية نحو براديغم الدعم!
Development cooperation
From conditionality towards support Paradgim !

كنزة مغيش(*)

ملخص:

لقد أدت النتائج المخيبة للآمال لسياسة المعونة الإنمائية للأطراف المانحة إلى التشكيك في المشروطية التقليدية ، وأطلقت العنان لنقاش بشأن فعالية هذه المعونة الإنمائية. وهناك الآن توافق في الآراء على أنه لا يمكن فرض إصلاحات مستدامة، بل من الضروري أن يكون المستفيدون على استعداد لتحمل المسؤولية عن صياغة وتنفيذ برامج الإصلاح بدعم مالي وتقني من المانحين.

لقد صاحب البراديغم الجديد للشراكة الإنمائية نقاش هام حول إعادة تصميم المشروطية، بعد فشلها في تحقيق الاهداف المرجوة منها، لاسيما مسالة تخصيص موارد أكثر كفاءة و لعل العديد من الامثلة حول برامج المعونة يدل على أنه عندما يتم تأطير المشروطية كشراكة إنمائية ، فهي أداة قوية للتأثير السياسي حيث يتوقع من

Abstract:

The disappointing results of development aid policy have discredited traditional incentive-based conditionality and have unleashed a debate on the effectiveness of development aid. There is now a consensus that sustainable reforms cannot be imposed, rather it is necessary that recipients be willing to take responsibility for formulating and implementing reform programs with the financial and technical support of the donors.

The new paradigm of development partnership is accompanied by a continuing debate over re-designing conditionality. It becomes clear that a selective strategy does not promise much success with regard to a more efficient ressource allocation and cannot be implemented consistently. any examples of aid programs demonstrates that when conditionality is framed as development partnership, it is a powerful instrument of political influence which expects the recipients to take ownership of

(*)- أستاذة محاضرة (أ) كلية العلوم السياسية -جامعة الجزائر 03 Kenza.meghiche@yahoo.fr

المتلقين أن يأخذوا زمام عملية الإصلاح وبالتالي يميل إلى تحمل اكبر للمسؤولية و الخروج بالعملية من منطق الوصفات.

كلمات مفتاحية: التعاون الانمائي، المشروطية، الاطراف المانحة، التقليل من الفقر.

reform programs and hence tends to delegate the responsibility for their impact and consequences to the recipients.

Keywords: development aid, conditionality, assistance, Donor parties, poverty reduction.

اشكاليات التعاون والدعم الانمائي ومسارات الاندماج

مقدمة:

لقد شكلت العلاقات بين الشمال و الجنوب محور النقاشات الدولية منذ بداية الثمانينيات، وكانت أزمة المديونية في الثمانينيات، الأزمات المالية المتكررة، المفاوضات التجارية متعددة الأطراف منذ L'Uruguay Round ، مرورا بأحداث 11 سبتمبر 2001 كلها محطات أعادت الاهتمام بوضعية الدول السائرة في طريق النمو ضمن إشكاليات مسارات العولمة لاسيما بتراجع جيوسياسية " الوطني" مع الاعتماد الاقتصادي المتبادل.

و تعبر التجارب الدولية في دعم التنمية عن عدة مظاهر من العلاقات شمال-جنوب إنها آلية مركبة ومختلطة hybride تشير لكل من التحويلات المالية ، النصائح الاقتصادية و التقنية، نقل المعارف والتكنولوجيا...على شاكلة سياسات التنمية الإقليمية و مجموع النشاطات الهيكلية و المالية التي يقوم بها الاتحاد الأوروبي لصالح أعضائه الأقل تطورا، إنها سياسات ضرورية ضمن العولمة . فضلا عن الاهتمام بمسالة التقليص من الفقر، الاستقرار السياسي و المالي و تسيير الهجرة و ملفات البيئة لاسيما المناخ والتنوع البيئي و معها إشكالية تسيير الموارد المائية و الأمن الغذائي و الصحي التي باتت مركز اهتمامات من يمكن نعتهم "بالتنمويين"[1].

[1] Severino Jean-Michel, Jacquet. L'aide au développement : une politique publique au cœur du développement durable et de la gouvernance de la mondialisation. In: **Revue d'économie financière**, n°66, 2002. Johannesburg 2002 : écologie et finance. pp. 229-251

أولا: ما بعد المشروطية:

في إطار مقاربة جديدة أعادت النظر في فعالية المساعدات الدولية الموجهة للتنمية قامت وكالات التعاون لاسيما منها البنك الدولي بتقييم شامل لنشاطاتها و منطق اشتغالها، بينت تلك الأبحاث محدودية التدخل التقليدي ودعت لتبني مقاربة جديدة في نظام المساعدة الدولي، حيث طرحت فكرة الاستراتيجية الجديدة منذ منتصف التسعينيات بتغير المعطيات الدولية المتزامن مع فشل كبير لبرامج إعادة الهيكلة أو التصحيح الهيكلي لاسيما للصندوق الدولي، أصبح التقليص من الفقر عوض إعادة الهيكلة أول انشغالات هذا التعاون.

ويعتبر تبني أهداف الألفية من اجل التنمية موجه تلك الاستراتيجية القائلة بتشاركية الدعم وأكبر تعبير عن التزام المجموعة الدولية بمحاربة الفقر بكل أبعاده، يقوم "البراديغم التشاركي الجديد للدعم" على مبادئ :الاكتساب appropriation، المسؤولية المشتركة، النضرة الشاملة، التقليص من الفقر، الحوكمة، التسيير القائم على النتائج. وطرحت معه إشكالات أعمق متعلقة أساسا بإدماج برامج التعاون ضمن هياكل وبنى الدول المستفيدة، ودعم السياسات التي تضعها هذه الدول بأنظمة تسيير متجانسة.

و هذا ما رافع من اجله Brian Atwood[1] الذي دعى لتجنيد انظمة التسيير للدول المعنية من اجل جعل المساعدات الانمائية اكثر نجاعة ومساعدتها على تطوير قدراتها في هذا الاطار، وتطوير فلسفة الاكتساب لديها Ownership ، مما جعله يرافع ايضا لأجل تغيير مصطلح "المساعدة" لما يحويه من ابوية وتبعية، كما انه دعى في حوار له ديسمبر 2011 بمنتدى بوزان Forum de Busan حول الموضوع للتخلي عن مفاهيم "المساعدة الانمائية" "الدول المانحة" "الدول المستقبلة" و تعويضها بمفهوم التعاون الانمائي[2] .

[1] الديبلوماسي الامريكي السابق و عضو ادارة كارتر و l'USAID من 1993 الى 1999، و الرئيس السابق للجنة التعاون الانمائي CAD بمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية l'OCDE 2010.

[2] Olivier Lafourcade, L'aide au Développement: un état des lieux, des interrogations. Épargne sans frontière, Techniques **Financières et Développement,** 2014/4 N° 117, p.11

خلال الاجتماع الوزاري للجنة المساعدات التنموية (CAD) التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصاديةOCDE، ديسمبر 2012 تم مناقشة مسالة اعادة النظر في مفهوم و اليات المساعدات من اجل التنمية، لربطه بالرهانات الجديدة لأجندة 2015 و دمج مؤشرات اخرى يتم هيكلتها في شكل دوائر متحدة المركز cercles concentriques، تسمح بقياس مختلف التدفقات المالية و انواع الموارد، فالعالم يتغير وخارطة التضامن الدولي في تطور مستمر واصبح معها مفهوم المساعدات العمومية للتنمية l'aide publique au développement (APD)، الذي جاء لتغطية العجز المالي خاصة (الميزان الخارجي) و الموارد الميزانياتية للدول السائرة في طريق النمو مفهوما تجاوزه الزمن . فالمساعدات الانمائية لم تعد مجموعة من الموارد من اجل تمويل التنمية بل مجموعة من الاليات الجديدة التي كانت مغيبة في نظام المساعدات الانمائية التقليدي، مثل المصاريف المتعلقة بالأمن و حفظ السلام، وتلك الخاصة بالمناخ وتحديات عالمية اخرى كعناصر جديدة في تعريف ما سيكون « Total Official Support for Development » لدى البرنامج الانمائي للأمم المتحدة ، مجموعة من التحديات التي دفعت الجماعة الدولية لاعتماد مقاربة شاملة و كلية في تمويل التنمية.

يمكن ملاحظة التغير في براديغم التعاون الدولي و تجاوز المفهوم التقليدي للمساعدات (مفهوم تمويل التنمية) واخذه مفهوما اوسع من خلال ثلاث نقاط:

1. الانتقال من التنمية الاقتصادية (كما عرفتها اهداف الالفية للتنمية) الى الابعاد الثلاث للتنمية المستدامة (البعد الاقتصادي، الاجتماعي، البيئي.)
2. ظهور فواعل جديدة خاصة اصبحت تشارك في تمويل التنمية
3. تطوير اليات مالية جديدة ، لصالح التنمية يتم اخذها بعين الاعتبار اثناء التفاوض.[1]

صاحب هذا التغير في البراديغم اعادة نظر في كيفية وضع الية لمتابعة التمويل لصالح تنمية مستدامة، حيث شكل موضوع تمويل التنمية عشية تبني البرنامج من اجل التنمية المستدامة لما بعد 2015 ، محورا مركزيا في الهيئات الدولية، بعدما كانت النقاشات

[1]Benjamin Coudert, DE L'AIDE AU FINANCEMENT DU DÉVELOPPEMENT, Épargne sans frontière | « **Techniques Financières et Développement** », 2014/4 N° 117, p. 23

السابقة تدور حول المساعدات العمومية للتنمية(APD) للدول الاعضاء في لجنة المساعدة من اجل التنمية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فقط(OCDE)، و كانت سنة 2015 سنة فارقة في التنمية العالمية لأنها ارتبطت بعبارة أهداف الالفية من اجل التنمية(OMD). مثلت هذه الاجندة منذ 2000 المرجع الذي يعود اليه المانحين الدوليين من اجل مساعدة الدول النامية للرفع من مستوى معيشة شعوبها، من خلال آليتهم للتعاون الاساسية: المساعدات الانمائية l'APD.

ثانيا: هندسة التعاون الانمائي وتعدد الفواعل:

منذ سنوات اصبحت الأجندة الاممية 2015، وأهداف الالفية من اجل التنمية، توجه النقاشات المتعلقة بالتعاون الانمائي أكثر فاكثر، و تضاعفت فواعل هذا النقاش وتجاوزت الاجهزة الرسمية وبعض المنظمات غير الحكومية و مراكز الفكر Think-tanks، وأصبحت تمس فواعل متعددة، مؤسسات وافراد في المجالين العام و الخاص، مما اعطى لمجال المساعدات الانمائية حركية جديدة في ابعاده السياسية الجيوسياسية الاقتصادية الاجتماعية المالية الانسانية المؤسساتية التقنية....

وضمن النقاش الدائر ضمن هذه الاجندة حول الانتقال من اهداف الألفية الى اهداف التنمية المستدامة لأجندة ما بعد 2015 للأمم المتحدة كإطار عام لنشاط المجموعة الدولية، ظهر نوع من التعاون جنوب-جنوب وتعاون ثلاثي، وأخذت عدة فواعل غير دولتية لاسيما منها الجمعيات fondations، مكانة هامة في بانوراما المساعدات. حيث وصلت اسهاماتها المالية في مجال مكافحة الفقر في الدول الاكثر فقرا سنة 2013 على سبيل المثال 60 مليار دولار، مما استوجب التوقف عند هذه المعطيات الجديدة والمهمة.

طرحت مسالة المساعدات الانمائية عدة تساؤلات بل وأخذت ابعادا جديدة مع تعدد هذه الفواعل المساهمة فيه وفي التنمية الدولية، لقد ظهرت العديد من الفواعل الجديدة لاسيما في الدول ذات الدخل الوسيط مثل الهند المكسيك البرازيل، التي اصبحت تساهم في عملية التفكير وبناء التصور حول المسالة الانمائية، وتقدم تجارب وتعيد النظر في النظام القائم وتساءل الياته عبر حلول مغايرة. لم يعد البنك الدولي من يملك المناهج والوسائل او حتى سبل والافكار الاكثر ابتكارا في مجال التنمية حتى وان احتفظ كباقي المؤسسات الدولية بدور هام في ذلك.

هذا التعدد خلق نوع من الغموض وعدم الانسجام ما بين الفواعل البرامج الوسائل المناهج الاجراءات و معايير في مجال التقليص من الفقر المسالة التي جاءت اصلا لتعيد مساءلة مدى فعالية الجهاز الرسمي القائم في مجال التعاون الانمائي التقليدي، وجعل هندسة هذا الاخير اكثر تعقدا، وطرحت معها مسالة الانسجام والتنسيق بين استراتيجيات مختلف الفواعل لاسيما موقعها بالمقارنة بالاستراتيجية الوطنية، كيف يمكن ضمان هذا الانسجام بين المؤسسات العمومية، الخاصة، الصناديق، منظمات غير الحكومية...الخ، لتجنب التنافر بين الشركاء امام نفس الهدف .

ويغذي النقاش المتعلق بالمساعدات الانمائية شكوك عديدة و مشروعة حيث الكثير مما يبدو مساعدات تشوبه بعض المصالح السياسية الاقتصادية التجارية الامنية وغيرها، ويدعو للتساؤل حول مكانة كل جهاز المساعدات الانمائية التقليدي حاليا و مستقبلا، منذ اربعين سنة مثلا كانت هذه المساعدات من اجل التنمية في افريقيا تمس فقط عدد محدود من المتدخلين مثل الاتحاد الاوروبي، البنك الدولي، الوكالة الفرنسية للتنمية، بعض هيئات الامم المتحدة، و ربما البنك الافريقي للتنمية وبعض المنظمات غير الحكومية اما اليوم فان السينغال و الكونغو تستفيدان (او ربما تعانيان) من العشرات من الشراكات مع عدد كبير من المؤسسات الرسمية دون ان ننسى منظمات خاصة، صناديق بما فيها الصناديق الافقية، المنظمات غير الحكومية.

ان الانشغال المتعلق بمسالة التنسيق بين الفواعل المانحة ادى مع الوقت الى التعريف بعدد من السلوكات المستحبة والاهداف المحددة بدقة من خلال مؤشرات قياس تم تبنيها في المنتدى رفيع المستوى حول اشكاليات الانسجام والتوافق من اجل مساعدات أكثر فاعلية المنظم بباريس فبراير / مارس 2005. ولعل رهان الانسجام طرح نفسه مع تعدد الفواعل و ظهور فواعل جديدة بالإضافة للفواعل الدولتية ضمن منطق التعاون اللامركزي تحركه فواعل خاصة لاسيما المنظمات غير الحكومية، اما الرهان الثاني فهو التحاق عدد من الدول المانحة التي ليست عضوا بلجنة المساعدات من اجل التنمية التابعة لمنظمة التعاون و التنمية الاقتصادية OCDE والتي لا تساهم في هذا المسار المتعلق بجهود الانسجام. فالحضور الصيني المكثف بأفريقيا مثلا يثير العديد من الانشغالات والقلق، نظرا لتشابه استراتيجيتها مع اهداف الدول المانحة سنوات

الستينيات، فدخول المساعدات الصينية على الخط أثر سلبا على قدرة الدول المانحة على التنسيق بين جهودها، وعلى تسيير وسائل التمويل واستراتيجيات المديونية والتقليص من الديون، لأن رفضها للإقراض للدول يجعل هذه الاخيرة تركض نحو الخيارات الاخرى.

ثالثا: ما يتعلق بدور الاستراتيجيات الوطنية للتنمية في ذلك:

لا يختلف اثنان ان المسؤولية الاولى في نجاح استراتيجية التنمية تعود للدولة المعنية في حد ذاتها، وبذلك يجب على استراتيجيات التعاون و الشراكة للدول المانحة ان ترسم في اطار تلك الاستراتيجيات الوطنية، شيء من السهل قوله لكنه صعب التنفيذ، فاذا كان للبلد المستفيد استراتيجية واضحة واقعية على المديين المتوسط و البعيد ربما سيسهل ذلك و يسهل معه عملية التعريف بالمجالات التي يمكن فيها للمساعدة الخارجية ان تكون فعالة، لكن ذلك سيصعب في الحالة التي تكون فيها استراتيجية البلد غير مكتملة أو ضعيفة لا يمكن للمساعدة الخارجية أن تتبناها، وهنا يتحول الانشغال الى مسالة مناقشة هذه الاستراتيجية و التفاوض حول سبل تطويرها، مما يستلزم الكثير من الخبرة والوقت، اما الحالة الثالثة وهي الاكثر انتشارا وهي حالة الدول الفاشلة ، التي لا تمتلك استراتيجيات ام سياساتها غير مقبولة وهنا يصعب للجهاز الرسمي للمساعدات الانمائية أصلا العمل بفعالية كما أكدته تجارب أفغانستان وهايتي.

لقد أثبتت هذه الدول ان المقاربات التقليدية للتعاون الانمائي لم تعد ممكنة التطبيق، وانه بات ضروريا التفكير في مناهج و اليات جديدة و غير نمطية وصالحة للجميع لاسيما المالية منها، و بالتالي مقاربة « business as usual » ليست صحيحة دائما.

رابعا: المساعدات نعم؟ لكن لمن؟

من يستحق المساعدة؟ هل يمكننا عدم مساعدة من يستحق؟ هل نبقى في المقاربة التكنوقراطية التي تقول بدعم الدول الاحسن حكامة، فالإشكالية تبدو اعمق، فإجراءات المساعدات تختلف بحسب جودة المؤسسات و السياسات المنتهجة، من أجل الفعالية ومن أجل وضع بنية تحفيز، من اجل مكافأة السلوكات المستحبة للمستفيدين، وانه يكون من الاحسن الاهتمام بالنتائج عوض تقييم السياسات انطلاقا من معايير موضوعة مسبقا.

ارتكزت مبادرة منظمة التعاون و التنمية في اعادة تعريف المساعدة على معايير تقديمها او ما يعرف با ciblage، اتجاه الفئات الهشة، الدول الهشة ومقاييس الاثر وعيا منها بتطور البيئة الدولية. فالدول الفقيرة تاريخيا كانت هي التي تضم 90 % من الفقراء، اليوم عدد كبير من الفقراء يعيشون في الدول الوسيطة او حتى الصاعدة، مما دفع الى مقاربات اكثر دقة و اكثر استهدافا تتجاوز ما سمي سابقا بالعالم الثالث، و وسائل اكثر ملاءمة وبراغماتية في القياس. واصبحت مسالة تجديد المشروع السياسي للمساعدات العمومية من اجل التنمية مرتبطة بالدور الجديد للدول الصاعدة، التي تحولت هي بدورها – في بعض الحالات- الى دول مانحة[1].

في البداية كانت المساعدات ذات طابع مالي و تقني من طرف الدول المانحة نحو تلك المستفيدة، وكان لابد من انتظار ذلك التحول الذي افرزته العولمة على البيئة الدولية من اجل الاقتناع ان عدد كبير من المشكلات التنموية هي ذات طابع عالمي« global public goods »، و عابر للدول و لا يعني الدول السائرة في طريق النمو فقط بل يعني الدول المصنعة ايضا ، مثل الاحتباس الحراري و الامراض المعدية، الفساد تجارة المخدرات....، واصبح السؤال الجوهري : كيف يمكن للجهاز التقليدي القائم في مجال المساعدات الانمائية القائم اساسا للاستجابة لاحتياجات دول الجنوب ان يتكيف مع المتطلبات الجديدة؟ هل سيتمكن من ذلك؟ هل هو مجبر على ذلك؟ هو في الواقع اختبار لمدى فعالية المؤسسات الدولية الكبرى لتمويل التنمية كمنظمة الامم المتحدة و مختلف فروعها، بنوك التنمية لاسيما البنك الدولي بعض المؤسسات الثنائية(AFD française, ODI britannique, USAID américain, GTZ allemande)، وبعض المؤسسات الخاصة كخزانات التفكير والجمعيات على شاكلة فورد او روكفيلر المشاركين جميعا في ما يسمى القيادة الثقافية leadership intellectuel، المدعومة بوسائل مالية هامة جدا.

خامسا: اليات البراديغم التشاركي :

يمكن تفكيك آليات البراديغم التشاركي الجديد للدعم من خلال ثلاثة ملفات كبرى:

[1] هناك ما يسمى بإعلان باريس حول فعالية المساعدات و الحوار بين الشركاء في ذلك يمكن تحميلها من الرابط

la Document téléchargé depuis www.cairn.info © Épargne sans frontière

1. الدعم من خلال المقاربة بالمشاريع و بالبرامج[1] :

منذ وقت طويل أكد الاقتصاديون التنمويون أن العائق الأساسي أمام التنمية هو قلة الاستثمارات لذلك يعتبرون أن المشاريع هي أحسن وسيلة لتجسيد الهدف لأنها تسمح بانتقاء عدد متحكم فيه من المشكلات النابعة من واقع الدولة المعنية وتسمح بوضع الوسائل اللازمة لتشجيع التنمية المحلية (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية 2001). لاسيما ان نتائج المشاريع لدى الاطراف المانحة قابلة للتقييم أو يمكن تقييمها، وهي لدى الدول المستفيدة قابلة للقياس والتكميم وبالتالي المتابعة. كما تتطلب المشاريع تكنولوجيا بسيطة يسهل نقلها أو حتى تكون متوفرة أصلا لدى الدولة المستفيدة. إنها من أحسن الوسائل لمواجهة مشكلة الشفافية والفعالية في أنظمة التسيير والمالية والصفقات العمومية، مما يجعلها حلا مناسبا للتقليل من أخطار الفساد المالي (اللجنة الأوروبية 2003).

2. الدعم من خلال المقاربة القطاعية[2]:

لقد كانت هذه المقاربة نتاج لإلحاح مشترك من جانبي الأطراف المانحة من جهة و الدول المستفيدة من جهة أخرى لوضع ميكانزمات جديدة تأخذ بالحسبان البيئة الاجتماعية و السياسية للدعم من خلال الارتكاز على مسؤولية الحكومات المستفيدة في إرساء المقاربة القطاعية sectorwide approach (SWAP) تستطيع من خلالها الخروج من منطق التطبيق الحرفي لتعليمات الأطراف المانحة (البنك و الصندوق الدوليين) نحو حرية اكبر في بناء التصور المتعلق بالبرامج و تسيير المساعدات مقابل مسؤولية اكبر في قيادتها. لقد تم تبني المقاربة مثلا من طرف الاتحاد الأوروبي ولجنة المساعدات الدولية [CAD] لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، والوكالات الثنائية...

---

[1] انظر Questions et réponses sur le concept d'APPROCHE-PROGRAMME, (Extraits du guide pour la mise en œuvre de L'APPROCHE-PROGRAMME, par PNUD, mai 1997), in http://www.unesco.org/education/educprog/erd/french/gen/appro_progf.html.

[2] Véronique ZINNEN, Samia LAOKRI, Elisabeth PAUL, **Vers un nouveau paradigme de l'aide au développement : L'approche sectorielle, quels constats ?** « GRAP-SWAP – Groupe de recherche sur les instruments de coopération en appui aux politiques sectorielles ». site web : www.grap-swap.be

تعبر المقاربة القطاعية عن مسار وعن منهج عمل تبنته الدول المانحة بالشراكة مع الحكومات قصد وضع تدريجي لاستراتيجية قطاعية متكاملة ومتجانسة تنطلق من مقاربة متجانسة لكل قطاع على حدى، كما تقوم على فكرة تطوير القيادة والاكتساب (ownership) لدى الحكومات المحلية و على مبدأ التنسيق بين الدول المانحة و المجانسة بين الإجراءات والتدرج في استعمالها لاسيما في مسالة تسيير الأموال نشر مبادئ التقويم والمتابعة مع إشراك كل الأطراف المعنية محليا ضمن مقاربة تشاورية. انه مسار و ليس نموذج، مسار مرن تكيفي مع الخصوصيات و البيئات الوطنية المختلة ضمن مقاربة دينامية وبما أنها تقوم على دعم نشاطات ذات طابع خاص يكون الدعم ثنائي التمويل من طرف الدول المانحة والدولة الشريك بحسب الأهداف المعلنة ضمن محوري (القيادة والاكتساب) ownership / leadership للتقليل من عدد المشاريع و من تكلفة صفقاتها، و من ضياع الجهود الإدارية والرفع من القدرات المالية و التسييرية، التخطيط، المتابعة والتقويم محليا.

3. الدعم من خلال باراديغم السلوكات المستحبة Bonnes Pratiques:

تقوم الأطراف المانحة بنشر دليل guides حول السلوكيات المستحبة ولتشرح فيها للحكومات المستفيدة كيف يتم الاستعمال الأمثل للمساعدة عبر مجموعة من التوصيات و"الدروس " العملية والشروط الضرورية لنجاح المسعى من خلال ترجمتها إلى خطوات عملية بسيطة. ولقد ركز مجلس دعم التنمية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (2006) ضمن نفس الطرح على تقوية القدرات المؤسساتية لدى الحكومات المستفيدة من الدعم وتطوير فلسفة تقديم الحصيلة، وشرح ضرورة توفر نضرة استراتيجية طويلة المدى تعبر عن مستوى عال من البرمجة والمرونة.

كما طورت الأطراف المانحة عدة وسائل من اجل دعم التنمية، وسائل ذات طابع تقني ومالي مثلما فعلت اللجنة الأوروبية مثلا عبر ميكانزم " برنامج دعم السياسات القطاعية PAP (programme d’appui à une politique sectorielle)، وميكانزمات عديدة أخرى تستدعي التزام الحكومات المستفيدة من الدعم في إطار مشاركة مهيكلة في وضع السياسة تخطيط نشاطاتها ،تحضير الميزانية، متابعة الأداء، الخ...

خـاتـمـة:

اتضح من خلال مناقشة هذه الاشكاليات ان المسالة تتعلق اساسا بفعالية المساعدات الانمائية من جهة ، و ان الاشكال يتعلق اساسا بالسياسات العامة للتعاون الانمائي اكثر من السياسات العمومية الداخلية و كل الدراسات التي كتبت في الموضوع تركز على تقاطع معطيات التعاون الانمائي مع مؤشرات جودة الحكامة و خلصت الى ان التعاون كان فعالا في الدول ذات الحكامة الجيدة؛ و طرح معها اشكالية تعريف و قياس الحكم الراشد و قياس اثر هذه المساعدات الانمائية على الحكامة الجيدة ومسالة التفاعل الايجابي بين المؤسسات المحلية والشروط الداخلية للبلد المستفيد مع هذه المساعدات ومازالت النقاشات حول المسارات التنموية مفتوحة حيث ليس هناك ما يفسر ويحدد بالضبط مسار تنموي معين و لعل الصعود الصيني لفت انتباه النظريات الغربية حول الحكامة و اكد ان النجاح ليس وصفة جاهزة بالضرورة !

لقد ركزت النقاشات الحديثة حول المساعدات على مسالة فعاليتها انتقائيتها واجراءاتها وبالتالي جودتها ولعل ذلك يستلزم هيكلة المساعدات في بعدها الثنائي ومتعدد الاطراف. والارتكاز على اساسين اضافيين:

1. التضامن واعادة التوزيع مرتبط بأهداف الالفية من اجل التنمية من اجل القضاء على الفقر، يتحول الى نوع من السياسة الاجتماعية الدولية تجسده التحويلات من الدول الغنية نحو الدول الفقيرة، والتقليص المستدام للفقر من خلال ترقية السياسات الاجتماعية المحلية ومستوى النمو.
2. الاساس الثاني نشاط جماعي لتقاطع مصالح الدول المانحة والمستفيدة والذي يمس الحكامة الدولية، يحمل معه مشروع سياسي جديد للمساعدات. ونجد ضمن هذا الاساس الثاني موضوع الاملاك العامة العالمية (biens publics globaux (BPG والذي يمس مجالات عديدة مثل الامن الدولي، الاستقرار المالي، الحفاظ على نظام تجاري مفتوح متعدد الاطراف، مكافحة الاحتباس الحراري، المحافظة على التنوع البيئي والقضاء على الاوبئة. فهذه المشكلات لم تعد تعني الدول المصنعة فقط بل الدول الصاعدة ايضا، فمكافحة الاوبئة يستلزم انظمة صحية ملائمة في الدول الفقيرة مثلا. ومكافحة الارهاب تحتاج لأنظمة امنية فعالة، وان الانفتاح التجاري يحتاج لأنظمة جمركية قوية ....

بذلك تصبح المساعدات هي العملة النقدية للنشاط الجماعي لكنها اصبحت أكثر من اي وقت اخر بحاجة لدعم الموارد العمومية المحلية للدول المستفيدة ومزيد من التنسيق بين كل الاطراف.

ان مناقشة اشكاليات الفعالية يجب ان يرتكز على النقاط الآتية:

- غموض العلاقات بين المساعدة، النمو، والتقليص من الفقر
- غياب تطور مقبول للمؤشرات الكبرى للتنمية مقارنة بالوسائل الممنوحة ضرورة تغيير المساعدة لصالح مساعدة أكثر استهدافا ciblé
- النتائج العكسية لفكرة المشروطية، نتيجة للتلقي السيئ للسياسة المفروضة على الدول المستقبلة وعدم الانسجام بين منطق الدعم والسياسات الوطنية وضعف اندماجه فيها.
- عدم التمكن من تحقيق نتائج ضمن تلك الدول في غياب حكامة داخلية تسمح بالاستعمال الأمثل للموارد المالية وتحقيق نمو والتقليل من الفقر وتطوير المؤشرات الاجتماعية.

المراجع:

.1 Coudert Benjamin, DE L'AIDE AU FINANCEMENT DU DÉVELOPPEMENT, Épargne sans frontière **«Techniques Financières et Développement** », 2014/4 N° 117.

.2 Lafourcade Olivier, L'aide au Développement: un état des lieux, des interrogations. Épargne sans frontière, **Techniques Financières et Développement**, 2014/4 N° 117.

.3 Severino Jean-Michel, Jacquet. L'aide au développement : une politique publique au cœur du développement durable et de la gouvernance de la mondialisation. In: **Revue d'économie financière**, n°66, 2002. Johannesburg 2002 : écologie et finance. pp. 229-251

.4 ZINNEN Véronique, Samia LAOKRI, Elisabeth PAUL, **Vers un nouveau paradigme de l'aide au développement : L'approche sectorielle, quels constats** ? « GRAP-SWAP – Groupe de recherche

sur les instruments de coopération en appui aux politiques sectorielles ». site web : www.grap-swap.be

.5 Questions et réponses sur le concept d'APPROCHE-PROGRAMME, **(Extraits du guide pour la mise en œuvre de L'APPROCHE-PROGRAMME,** par PNUD, mai 1997), in http://www.unesco.org/education/educprog/erd/french/gen/appro_progf.html.